٤ / مفاهيم شعبية عن الإنجاب :
فى قضية الطفلة « م »

- نظرة تشريعية للأنماط الجديدة للأسرة
- الأمومة : مشاركة تجارية
- أسانيد قانونية من الأساطير اليونانية
- عودة للأمومة الطبيعية

oberkanal.com

obeikandl.com

نظرة تشريعية للأنماط الجديدة للأسرة

فى الوقت الذى أصدر فيه القاضى هارفى سوركو حكماً بإعطاء حضانة الطفلة «م» إلى والديها البيولوجيين ، ورفض الدعوى المقدمة من أمها البديلة مارى بيث وايتهد لحضانتها ، سارعت الصحف والمجلات بنشر صورة الطفلة البيضاء وصورة الأم البديلة السوداء ، وصاحبت الصور رسومات توضيحية تحكى قصة حياة المتخاصمين فى هذه القضية . وكانت هذه دعوة للرأي العام ليشارك برأيه وتوقعاته تجاه الضغط والمعاناة ، التى يمكن أن تلاقيها هذه الطفلة خلال سنوات نموها ، نتيجة تأثرها بالأحداث التى مرت بها خلال هذه الفترة . وكانت الأسئلة المطروحة فى هذا النقاش هى : أى الأسرتين أجدر وأقدر على رعاية هذه الطفلة ، التى عانت مشكلة نفسية خلال هذه الفترة ؟ هل هى تلك الأسرة التى تتمتع حياتها بالخصوصية والهدوء ؟ أم أن احتياجات الطفلة ، تلبيها أسرة مهندس صحى مدمن للخمور ، ومستوى أسرته أقل من مستوى المعيشة مع شريكته فى الحياة ، السيدة ذات الشعر الأحمر المصبوغ ، والتى كانت تعمل ممثلة إغراء سابقة ، وشخصيتها غير مستقرة حيث إن لها ميلاً للانتحار ؟

وفى حالة مماثلة أعطيت حضانة الطفلة للشريك التجارى لآنا جونسون (الأم البديلة) ، التى وقعت عقداً تجارياً قبل استخدامها لحمل هذا الطفل ، وقد صدر ذلك الحكم بعد فحص دقيق وتحديد للجوانب التجارية فى مثل هذه الاتفاقات . وقد أدت ظهور هذه المشاكل إلى دراسة الأحوال الشبيهة التى استخدمت فيها التقنيات الحديثة فى الانجاب . وبدأ المفوضون عن حقوق الأحداث يحددون استخدام «التقدم الطبى الحيوى» قانونياً فى حالات حضانة المواليد الناتجة عن تلك التطبيقات . وكذلك نادى المحللون السياسيون بخطوط أكثر حزماً وتحديداً فى تنظيم هذه التعاملات ، وشاركهم الرأى العلماء النفسيون وجمعيات حقوق المرأة وقد اعتبرت هذه القضية إشارة واضحة لوجوب الإسراع فى وضع هذه الحالات فى الإطار التشريعى .

ولم يكن ذلك الأمر جديداً ، فقبل ذلك حذرت المحكمة العليا فى كنتاكى من أن القيام باستئجار الأمهات البدائل ، واستخدام أساليب التكاثر الحديثة يعد دليلاً لحقبة جديدة يبدو فيها التضارب والتداخل فى أمور الوراثة . وفى بداية هذا العقد ، حذر رئيس المحامين الأسيريكيين لقسم قوانين الأسرة ، من أن تلك الوسائل تؤدى إلى كوابيس قانونية واجتماعية .

ولكن القاضى هارفى سوركو كتب فى تقريره (فى قضية الطفلة «م») أن استخدام التقنيات الحديثة فى علم التكاثر ، على الرغم من أنها قد تمثل أشكالاً مرعبة حالياً ، إلا أنها حتماً ستعبر تلك المرحلة لتتلاءم مع احتياجات المجتمع بصورة

فعالة . والأم البديلة على الرغم من أنها تمثل فى الفترة الحالية ظاهرة استثنائية – إلا أنها أخرجت صوراً من العلاقات الأسرية تختلف تماماً عما كان متعارفاً عليه ، وعن الشكل التقليدى للأسرة . ولا يوجد قانون معاصر ينظم ويحدد حقوق وواجبات التبنى للمواليد فى هذه الحالات . ولذلك يجب إيجاد واجهة قانونية ، وعليها لابد أن يرتفع أول علم يحمل اسم الأب البيولوجى ، لأنه وحده صاحب الحق فى حضانة هذا الوليد وكفالته ، لأنه يعقد اتفاقاً تجارياً مع الأم البديلة التى ترغب فى حمل الطفل ، وعند ولادته لا يشتريه الأب ؛ لأنه ببساطة شديدة لا يشترى ما يملكه .

وفى خلال ذلك العام ، عقدت المحكمة العليا فى نيوچيرسى لتعكس ذلك الاتجاه التكنولوچى ، وتوجه استخدامه ليكون مقبولاً . فقد وصفت الأم البديلة بأنها وسيلة جديدة وغير مألوفة لتنظيم التناسل ، ثم أجازت المحكمة حدوث تلك الممارسة فى إطار القانون الحالى موضحة أن الهدف الرئيسى من إجازتها هى التبنى ، بالإضافة إلى وجوب خصوصية استخدام الأمهات البدائل ، وهذا التبنى – الذى يعتبر بديلاً عن الصورة التقليدية – يستوجب استسلام الأمهات البدائل وعدم تمسكهن بمواليدهن ، حيث إنهن يخضعن لعقد تجارى وقعنه فى وكالة مثبتة .

ورغم أن الحكم الصادر فى قضيتى الأمين البديلتين كان لصالح أبويهما البيولوچيين ، إلا أن استناد المحكمة فى الحكمين كان مختلفاً ، فقد قضى سوركو بحق الرجل فى الحضانة ، بينما قضت المحكمة العليا بالحكم نفسه للأم . ثم عوملت هذه الطفلة «م» على أنها طفلة تكنولوچية لها جذور وراثية أبوية خالصة . وقد ثبتت المحكمة حق الأمومة كفكرة عامة وطبيعية . وحاولت إيضاح المقصود بكلمة الأم ؛ لأن استخدام التقنيات الحديثة أثبتت أن ذلك المفهوم لابد وأن يعاد تشكيله وفقاً لما استحدثه العلم ولما أصبح محتملاً حدوثه وتكراره . والقانون فى تلك القضايا لا يحل المشكلات الطارئة فقط ، ولكنه يقوى ويرسخ ويعطى شرعية بناء الأسرة ، فالقانون لابد أن يشارك فى صناعة الحياة ؛ لأنه لا ينفصل عن الحياة الاجتماعية .

الأمومة : مشاركة تجارية

عندما أدرج اسم مارى بيث وايتهد كأم بديلة فى مؤسسة تجارية ، تعمل فى مجال الإخصاب الصناعى ، كان مفترضاً أنها تعمل كمضيف للچينات لشخص آخر . وعندما زار بيل ستيرن المركز بعد ذلك بحثاً عن ذرية بيولوچية ، كان يعتقد أن التعاون مع تلك المؤسسة يشمل تعقيدات طبية وبيولوچية ، ولم يدر بخلده أن تكون الصعوبات التى يواجهها قانونية . فوسيلة الإنجاب التى اختارها لايجاد الطفلة «م» ، كانت الأم البديلة . ومن خلال تلك الوسيلة شارك بحيواناته المنوية ليتم الإخصاب

الصناعى . وشاركت مارى بيث وايتهد ببويضتها لإتمام الحمل ، وتم ذلك بعد أن وقعت عقداً توافق بمقتضاه أن تحمل الجنين ، وتعمل كأم بديلة ، وتتقاضى على ذلك أجراً ، وبذلك تكون مشاركتهما تجارية وقانونية وليست طبية ؛ فعلاقة السيدة بالجنين وبأمومتها له تنتهى فى اللحظة التى تتم فيها الولادة .

وقد تضمن حكم المحكمة العليا فى نيوجيرسى مجموعة من التصورات السائدة فى حقبة الثمانينيات الخاص بالعقم والإنجاب . ولم يقتصر الحكم الصادر على حل مشكلة الطفلة «م» فقط ، بل عمم الاصطلاحات والأحكام التى يمكن استخدامها لاحقاً ، مستنداً إلى أن أسلوب الحياة المعاصر يقتضى توضيح المفاهيم المقبولة فى استخدام التطور العلمى للإنجاب . وتلك القوانين حاولت تقنين انتشار هذه التكنولوجيا للحفاظ على البنية الأساسية للمجتمع ؛ فقد لوحظ تأخر سن الإنجاب وعدم السيطرة على الممارسات الجنسية ، والتى يعقبها زيادة فى الأمراض التناسلية ، وايجاد قطاع كبير من الشباب غير القادر على التناسل بصورة طبيعية . أما الذين فكروا فى أن الحل الأمثل لمشكلتهم مع الإنجاب هو التبنى وجدوا عدداً قليلاً من الأطفال الذين يمكنهم تبنيهم. وذلك جعل عدد الباحثين عن المعاونة الطبية يزداد بشكل ملحوظ خاصة مع التقدم التكنولوجى ، الذى أتاح لهم اختيار الوسيلة المناسبة لكل شخص . وكان اختيار استخدام الأمهات البدائل يمثل حلاً مقبولاً للكثيرين ؛ حيث يمكن للرجل العقيم أن يكون أسرة خاصة به وتنتمى إليه ، حتى لو كان تكوينها الحالى مختلفاً عن التكوين المتوارث المتفق عليه اجتماعياً .

أسانيد قانونية من الأساطير اليونانية

ومن الأساطير اليونانية القديمة نجد وصف احتفال لميلاد أمر مدنى جديد ، فقد كان استصدار ذلك الأمر يعنى إيجاد وراثة أبوية مطلقة للبطل «أوريست» ، ذلك الأمر الذى طالما حلم بتحقيقه ، فهو يريد عالماً دون نساء ، ولا يرى هناك حاجة لوجودهن فى الكون ؛ فقد قتل أوريست أمه انتقاماً لقتل والده . وساعده فى ذلك الإله أبوللو واستطاع استصدار المرسوم القضائى والدينى الذى يجيز له قتلها .. إلا أن الإلهة فيريس (أو أميديس) الأكبر سناً والمسئولة عن روابط الدم ، لم ترض عن ذلك العمل وظلت تتبعه وحاصرته ، ولكنه استطاع الفرار إلى أثينا بمساعدة الإله أبوللو .

وكان الجدل فى أمر ذلك الشخص صعباً ، فقد عقدت المحكمة فى أثينا .. وسمع القضاة المرافعات.. ثم صدر الحكم بأن يعيد أوريست الدماء لأمه، ولكن الدم قد أريق ! ووقف محاموه يدافعون عنه وحجتهم فى دفاعهم أن دماء الأم ليست مهمة . وأن القدرة على التخليق هى للرجل بصورة مطلقة ، مؤكدين أنه لا يمكن أن تجرى دماء الأم فى الأوعية الدموية لابنها . وتحرك أبوللو مؤكداً أحقية وأولوية الأب ، وليذكر الحاضرين بأن الإلهة ابنه زيوس لم تولد من امرأة ، بل خرجت من رأس زيوس كبير الألهة اليونانيين .. وهكذا حكم ببراءة أوريست !

وكان القدماء يعتقدون أن الحيوان المنوى ينبع عن المخ ؛ أى إن رأس الرجل هى المسئولة عن إيجاده ، ولذلك فهو مادة العقل وهو أصل الأسباب فى الحياة . ولهذا جاء حكم المحكمة ببراءة أوريست على أساس أن الإلهة ابنة زيوس ليست لها أم ، وهى تقف مع والدها تؤيده وتسانده . ولذلك إذا قتلت امرأة زوجها ، وهو سيد المنزل ، فموتها لا يعنى شيئاً بالنسبة للجميع .

ومن الطريف أن القاضى الذى أصدر الواجهة القانونية لعلم التكاثر ، قد استعاد فانتازيا تلك الأسطورة . وبدأ استناده لاستصداره التشريع ، على أساس أنه يمكن أن يكون هناك شخص دون أم . ولهذا اعتبرت الطفلة «م» مولودة ، بناء على تفكير عقلى محض فقد بدأ تكوينها برغبة الأب ، وبعد أن هُيأت أسباب ووسائل التكنولوچيا فى أواخر القرن العشرين ، وتكيفت طرق الإنجاب تكيفاً يخدم غرض مستخدميها . وهكذا – كما فى الأسطورة – ولدت الطفلة من عقل رجل يمكن تشبيهه هنا بإله العلم ، واقتنعت المحكمة بأن الطفلة «م» ليس لها أم .

وقد بدأ تكوين الطفلة – فى رأى القاضى – بناء على رغبة الأب بيل ستيرن ، وليست رغبة مارى بيث وايتهد ، وبهذا المنطق تكون الأم البديلة مجرد وسيلة ، تضمن وصول الحيوان المنوى لمكان آمن تستمر فيه حياته . وهى بحملها هذا الجنين تؤدى خدمة لأم أخرى لا تستطيع القيام بها ، والحيوان المنوى هو صاحب القدرة التخليقية ، والأمهات لا يمكنهن استئجار أب بديل . وعلى الرغم من أن الطفلة «م» تنتمى جينياً لهذه الأم البديلة ، إلا أن القاضى اعترض على تلك الفكرة، مؤكداً أن تلك علاقة غير مستمرة ، مبنية على عقد يمكن نقضه ، ولا يمكن لهذه للأمومة مع هذه السيدة مكان يناسبها لغوياً وتراثياً وثقافياً ، لأن الأم لا تبيع أبناءها . وهى فى تلك الحالة تمثل الوسط الحى ، الذى يعطى الغذاء ؛ ليحفظ تكوين وبناء الجنين .

وقد كان القاضى سوركو يحاول إيجاد مفهوم ، يصلح لاستخدامه فى تلك الحالات ، وإيجاد تقارب لفظى وفكرى بين العلاقة الجديدة التى أوجدت أفراداً يجب تحديد هويتهم وصلاتهم الأسرية ، هذا بالإضافة إلى تحديد رؤية صائبة يعتد بها لتحديد مفهوم الأمومة . ثم استطرد ليعيد النظر فى قانون الأبوة ، من خلال النظرة الإنسانية لحالة بيل ستيرن ، ولكنه نظر فى قانون الأبوة من الناحية الاجتماعية ، أكثر من كونها علاقة فسيولوچية ، ثم أعاد تكوين الأسرة على أساس إعطاء الرجل حق الامتياز فى هذه الحالات . وعاد إلى المفهوم التقليدى الذى يرجع تأسيس الأسرة لأبوين يملكان موارد مالية كافية ، فقضى بحضانة الطفلة للوالد بيل ستيرن (الأب البيولوچى أو المانح) ، وللأم بتسى ستيرن (الأم المتطبعة) ، وهى طبيبة

أطفال، تستطيع ترك مهنتها لبعض الوقت لترعى الطفلة وتعنى باحتياجاتها ، ودخلها من مهنتها يساعد فى تلبية مطالب الأسرة . وذلك الجو الأسرى يهيئ للطفلة حياة مرفهة فى منزل حديث الشراء . والمستوى الاجتماعى يمكن من إلحاق الطفلة بحضانة مدرسية فى سن الثالثة ؛ لتأخذ فرصتها فى ممارسة الرياضة وتعلم بعض فنون الموسيقى ، وتنعم بصحبة رفقاء لها فى مثل عمرها . وهكذا أعادت المحكمة صياغة الحكم ليأتى متوافقاً مع حكم المحكم العليا فى نيوچيرسى .

وفى نيوچيرسى رأت المحكمة أن إقرار استخدام الأم البديلة ، والذى طبق فى حالة بيل ستيرن ومارى بيث وايتهد يعد صورة من صور بيع الأطفال . فقد اشترى بيل ستيرن منتجاً ، ولم يشتر عملية كاملة ، أى إنه مع شراء الطفلة اشترى حق الأم البديلة فى أمومة طفلتها . والتقرير الذى وصف هذا التعامل ، يجعل الولادة والحب والحياة كبضاعة . وعلى الرغم من ذلك ، اعتبر هذا التقرير تشريعاً قانونياً تاريخياً وخلقياً . فقد اعتبر ذلك تحديداً وتثبيتاً للمعاملات الاجتماعية فى حالة استخدام الأم البديلة . فتلك الوسيلة ، على الرغم من إجازة شرائها واستخدامها مقابل مبالغ مالية، تدفع بمحض الإرادة والاختيار ، إلا أن ذلك لا يعنى أنها بعيدة عن التنظيم أو الحظر.. فالمجتمع يأخذ قيمة فى الاعتبار بصورة أكبر وأهم من شراء الولادة أو الحب أو الحياة .

عودة للأمومة الطبيعية

هذا التشريع يعد تقريراً غنياً عما يحدث فى المعارك الاجتماعية والأدبية التى تعيد التشكيل ، ففى المجتمع المتحضر فى أمريكا تبقى المعانى والقيم ثابتة . وذلك فى حد ذاته يساعد على تثبيت العاصمة الحاكمة وحمايتها من الانسياق وراء الاتجاهات المستحدثة ؛ فالأطفال ليسو بضائع للبيع ، والسيدات لا يمثلن مجرد مكاناً للتكاثر كما يبدو فى استخدامهن كأمهات بدائل . ولم يغب عن تقدير المحكمة الأمومة الطبيعية والاحتياج ؛ لأن الرابطة الحقيقية بين الطفل وأمه قد تلطف من حدة المدينة وإيقاع الحياة فى المدن المتقدمة ، فتلك الرابطة بمفهومها التراثى الراسخ القديم ، تعد أساساً للحياة ، وبشمولها تكون الأصول الطبيعية لكل العلاقات الاجتماعية والخلقية، وذلك لا يتأتى إلا بمعاملة الآخرين باعتبارهم أشخاصاً آدميين وليسوا آلات جامدة .

وجاء فى تقرير المحكمة ، فى تناغم محسوس ، إعادة تأسيس رابطة الأمومة عن طريق توضيح مقومات التفريق بين الجنسين ، وبين ماهو عام وماهو خاص ، وتحديد الهويات ، فذلك يحفظ سيادة الأب وحقه فى ذلك العالم المملوء بالتعاقدات والتعقيدات فى العلاقات التجارية فى مسائل الإنجاب ، وإعادة عالم الرجل الذى عرف بعالم الأسرة الخاص ؛ فذلك يعيد التكوين الطبيعى للحياة الاجتماعية ، ويضع للمرأة

مكاناً كحامية للنظام والقيم ؛ فتشتغل السيدات بحياتهن الخاصة الشرعية المتميزة ، والتى تقوم فيها بالعمل الذى لا تأخذ عليه أجراً ، وهو حمل الأطفال وتربيتهم . تلك المهام التى تناسب طبيعتها وخلقت لمزاولتها . ذلك على الرغم من أنها عانت كثيراً بسبب النظرة التقليدية المتوارثة لها ، والتى وضعتها فى مكانة أقل من الرجل لكونها تعتمد عليه .

ووصفت المحكمة رابطة الأمومة أو مفهومها كشئ موجوذ طبيعى ، يولد نظاماً مرتبطاً بعضه بالبعض الآخر . ولا يترتب عليه وضع المرأة فى مرتبة أقل ، ثم أعادت المحكمة النظر فى الأمومة بالنسبة للأم البديلة ، التى استخدمت حديثاً للتغلب على مشاكل الإنجاب ، والتى لا تعد أمومة حقيقية ، على الرغم من مشاركتها أحياناً فى توريث التركيب الجينى لوليدها . واستخدمت الحكم الصادر فى قضية الطفلة «م» لتحديد العلاقات المستحدثة ، والتى تحدد أفراد الأسرة الواحدة . واعتبر ذلك استعادة للأمومة الحقيقية ، وتوضيحاً لاستخدام الأم البديلة كوسيلة تجارية فى فترة الحمل .

وبالنسبة للأم البديلة فى قضية الطفلة «م» ، فقد رأى القاضى أنها عوملت بقسوة أثناء المحاكمة من جانب القاضى والشهود والخبراء ، الذين تم لستدعاؤهم لتقييم حالتها النفسية والعقلية . فقد رأت المحكمة أن مطالبتها بالطفلة التى أنجبتها – وتشارك بجيناتها فيها وحملتها حتى ميلادها – تساوى القدر نفسه مطالبة والدها البيولوچى بذلك ، فكلاهما أبوان بيولوچيان ، ولكن الأمر يختلف بالنسبة للأم البديلة فى كونها خرقت القانون ؛ حينما نقضت العقد الذى أبرمته ووقعته ، ونكثت بالعهد الذى قطعته على نفسها . وعلى الرغم من ذلك فتصرفها – فى نظر المحكمة – يبدو تصرفاً طبيعياً لأم أجبرت على ترك وليدها ، فتخليها عن الطفل لا يعد أمراً آدمياً ، وليس فى مقدرة البشر الإقدام عليه دون معركة ، وخاصة أن الفراق بينهما قد يدوم للأبد ، وعلى الرغم من ذلك فقد حددت المحكمة أن حضانة الطفلة «م» تمنح لوالدها بيل ستيرن ، وأن ذلك يوافق المنطق الطبيعى . وقد أبدت المحكمة رغبتها فى منح حق الزيارة لوالدتها البديلة ، فهى قد كافحت من أجل الاحتفاظ بوليدتها ، إلا أن الحكم عاد ليؤكد أن مصلحة الطفلة تحتم البقاء فى أسرة ستيرن فقط .